الرؤية الإيرانية لأمن الخليج العربي

أ.د. ستار جبار علاي (*)

المقدمة

احدثت الثورة الايرانية عام ١٩٧٩، تحولات مهمة في المجتمع الايراني، ولم يقتصر هذا التحول على البنية الداخلية لإيران فحسب، بل كانت له انعكاسات بالغة الاثر في سياستها الخارجية، ولاسيما الاقليمية منها. انطوت على تغيير في طبيعة الاهداف والمصالح والادوار والتحالفات الخارجية، فايران الملكية التي عدها الغرب دعامة التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي واحدى ضمانات استقراره، لم تعد كذلك، بل اصبحت في ضوء اهدافها الجديدة تسعى لأحداث التغيير في البنية الاقليمية وجعلها مهيأة لقبول دور جديد تتطلع الى القيام به. وتبرز اهمية منطقة الخليج حسب الرؤية الايرانية في الجغرافيا السياسية, والتي يحددها مصير الصراع العربي- الاسرائيلي, والاتجاه نحو الاقليمية السياسية في الشرق الاوسط, والتي يعد حجمها أكبر من الاحجام والطاقات المتحدية للإقليمية الخارجية. والجغرافيا الاقتصادية وما تحويه منطقة الخليج من نحو ثلثي نفط العالم, حيث ان ٢٥٪ تقريباً من استهلاك النفط العالمي يتم تصديره من منطقة الخليج, كما ان اكبر الامكانيات لتصدير الغاز في العالم توجد في هذه المنطقة. ولو تم استكمال محاور الشمال والجنوب والشرق والغرب التي تعتمد على امكانيات ومنشآت الخليج وفي مجال المواصلات والترانزيت, فإن هذه المنطقة تتسع لسوق تبلغ تعدادها سبعمائة مليون نسمة حول الخليج. وفي مجال الجغرافيا الثقافية تبرز امكانية خلق وجهات نظر موحدة ورؤية واحدة في الابعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية, استناداً الى الدين الواحد والقيم المعنوية المشتركة التي تبث الوحدة الاسلامية في هذه المنطقة, والتي تمهد الارضية لإنجاز التكامل الديني- الحضاري في هذه المنطقة, إذ يعتبر هذا كله ايضاً مصدراً للقوة.وسوف نتناول الموضوع كالآتي:

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد
sattar.jabbar@cis.uobaghdad.edu.iq

اولا, الرؤية الإيرانية للمنطقة

تعد إيران دولة جوار مباشر لدول الخليج، إذ تمتلك سواحل مترامية على طول الضفة الشرقية للخليج العربي, اضافة الى حدودها الطويلة مع العراق, وتشارك ايران الاقطار العربية التحكم في مضيق هرمز الذي يعد واحداً من اهم الممرات المائية الطبيعية في العالم, ويعد ممراً دولياً تتمتع فيه جميع الدول بحقوق الملاحة من دون شروط, والمضيق محور مهم للأمن في منطقة الخليج ككل, ويشكل الى جانب مضيق باب المندب وقناة السويس مثلث المضايق الاستراتيجية في المنطقة العربية.[١] وتبلغ مساحة ايران ١,٦٤٨,١٩٥ كم٢,وهي تزيد على مساحة دول مجلس التعاون كلها, عدا السعودية التي تصل مساحتها الى ٢,٢٤٠,٠٠٠ كم٢,وتصل مساحة البحرين الى ٧٦٧كم٢,ومساحة عمان الى ٣٠٩,٠٠٠كم٢,ومساحة الكويت ١٧,٨١٨ كم٢,ومساحة قطر ١١,٤٣٧كم٢,ومساحة الامارات ٧١,٠٠٠كم٢.الى جانب ذلك لإيران اطلالة بحرية على الخليج تبلغ نحو ١٢٠٠كم,وتمثل نسبة ٣٦٪ من طول سواحله, ويصل ساحل الامارات الى ٢٤٪,وساحل البحرين الى ٤٪,وساحل السعودية الى ١٦٪,وساحل الكويت الى ٦٪,وساحل قطر الى ١١٪,وساحل عمان الى ٢,٦ ٪.[٢]

عد الامام الخميني الوحدة الاسلامية السبيل للاستقلال والاعتماد على الذات، وتحدث عن وحدة اسلامية تسمح باحتفاظ كل قطر باستقلاله الذاتي وحكومته الخاصة مع تعاون كل هذه الاقطار لمواجهة أعداء الاسلام. كما تحدث الامام عن تصدير الثورة الاسلامية الى انحاء الارض كافة، إذ استخدم الحج كمجال لتنظيم تظاهرات للحجاج في مكة والمدينة للدعاية لأفكاره حول الثورة والوحدة الاسلامية.[٣] واعلن الامام الخميني عام ١٩٧٩، أن الخليج لا هو فارسي ولا عربي بل اسلامي، وارتبط هذا مع رفض القيادة الايرانية الجديدة ان تؤدي دور «شرطي الخليج» الذي أدته في عهد الشاه. كما ان دور ايران المهيمن في هذه المنطقة لم يعد مرغوباً به من قبل الدول الخليجية الأخرى على الرغم من عجز هذه الدول ان تؤدي دوراً مسيطراً في المنطقة مع استمرار الصراع بين الكبار الثلاثة في المنطقة (ايران والعراق والسعودية).[٤] الا ان محاولة ايران «اسلمة» الخليج على اساس ان الاسلام يوحد ضفتيه ويزيل النزاع القومي التاريخي على هويته بين عربي وفارسي، لم يعن انتهاء مطالبة ايران التاريخية بالبحرين او تسوية قضية الجزر الثلاث (ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) مع دولة الامارات التي احتلها نظام الشاه في عام ١٩٧١.[٥]

لقد شكل العراق, وايران, ودول مجلس التعاون الخليجي القوائم الرئيسية لعناصر القوة في الخليج العربي, وبقيت العلاقات بين هذه القوى في حالة غير مستقرة من التجاذب تقارباً أو تباعداً, وظلت حالة الشك والتوتر والصراع هي المسيطرة خلال العقود الماضية. وتعددت عوامل ذلك منها ما هو تاريخي وحضاري, ومنها ما هو جغرافي وسكاني, وآخر ديني مذهبي, ورابع ايديولوجي, وخامس قومي,

الا ان المصالح والخلاف السياسي فرضا حالة من التغيير في التحالفات, دون تركيز على الاعتبارات المذكورة, بل ان كل هذه المتغيرات كانت تقدم احياناً من منظري انظمة المنطقة, لتبرير التحالفات أو لخلق موجة عداء ضد الخصم الجديد.[٦] فالتباينات العميقة بين ايران ودول المنطقة تعود الى تباين الخيارات السياسية, وهناك تباين واضح بين الرؤيتين الايرانية والعربية, والاختلاف القومي والمذهبي, وتأثيره في الخيارات السياسية والاستراتيجية. ودور العامل الدولي ومصالحه في المنطقة, واولوية أمن النفط في المنطقة, وعدم بروز اي قوة اقليمية لا تنسجم والرؤية الامريكية والغربية لأمن المنطقة وتوازناتها. فعناصر التوتر العربي الايراني ليست قليلة, وثمة اطراف دولية تعمل باستمرار على بقاء هذا التوتر قائماً لمصالح جيواستراتيجية, ولرؤيتها لطبيعة الخريطة السياسية والاستراتيجية لدول المنطقة.[٧]

فقد بادرت دول الخليج إلى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أيار(مايو) عام ١٩٨١، كإطار مؤسسي دفاعي يستهدف بالدرجة الأولى حماية أعضائه من طموحات إيران ما بعد الثورة في نشر مبادئها لاسيما ما يتعلق بفكرة «تصدير الثورة» إلى الجوار الجغرافي القريب ممثلًا في الخليج، إضافة إلى دفع التهديدات العراقية المحتملة آنذاك.

وأظهرت دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من الخصائص المهمة ميزتها عن دول المنطقة الاخرى, فدول المجلس تحكمها انظمة سياسية محافظة, استطاعت التكيف مع التغييرات الجذرية التي سببها التحديث الاقتصادي وازدياد تقلب الوضع الأمني. وتميزت بقدرتها على التلاحم والتعاون في مجال البنى الاقليمية. واتخذ التعاون شكلاً مؤسسياً عبر لقاء القمة السنوي الذي يعقده قادة دول المجلس, والامانة العامة الدائمة للمجلس, والتعاون الدفاعي والامني, بما في ذلك انشاء قوة الدفاع المعروفة بدرع الجزيرة, ولكن التعاون لم يحل كل الخلافات الباقية بين دول الخليج. وتمتلك دول مجلس التعاون ثروات مكنت انظمتها من احتواء الاستياء الشعبي فيها, وهناك تكامل فعلي بين دول المجلس ونظام الامن العالمي, فقد تم توفير الاحتياجات الامنية لهذه الدول بشكل كامل مرتين خلال حقبة ١٩٨٠- ١٩٩٠,وقامت دول المجلس بإعداد ترتيبات متنوعة لاستضافة الوجود العسكري الاجنبي تراوحت بين إعطاء تسهيلات بحرية لسفن الولايات المتحدة, وبين تقديم تسهيلات لتخزين المعدات العسكرية واجراء التدريبات العسكرية المشتركة.[٨]

ومن ثم، فقد اتسمت العلاقات الخليجية-الإيرانية منذ عام ١٩٧٩ وإبَّان الحرب الإيرانية-العراقية خلال الفترة ١٩٨٠- ١٩٨٨ بالتوتر الشديد ثم ما لبثت أن شهدت تلك العلاقات حالة من الهدوء الحذر عقب الغزو العراقي لدولة الكويت في ٢ آب(اغسطس) ١٩٩٠، واستمر هذا الهدوء حتى منتصف تسعينيات القرن الماضي، فيما ظلَّت قضية احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) على رأس قضايا الخلاف

بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران.[٩] إذ عادت وتنامت وتيرة التقارب من جديد بعد صعود الاصلاحيين لقمة السلطة في ايران, وبدأت محاولة إزالة شوائب الماضي وفتح صفحة جديدة من العلاقات تمثلت بالزيارات المتبادلة للمسؤولين من الجانبين, والتي اثمرت عن انفراج في العلاقات ترجمت بتوقيع عدد من الاتفاقات الاقتصادية والتجارية وغيرها. لكن الثقة بقيت مفقودة بين الطرفين بعد تراكم البرامج العسكرية والتسليحية والنووية في ايران.[١٠]

وترتبط الرؤية الايرانية لدول الخليج باستراتيجيتها ومشروعها الاسلامي وركائزه, وموقع الخليج فيه, واساليب تحقيق هذا المشروع الى واقع, فلا يمكن فهم سياسة ايران الخارجية بشكل عام, دون فهم أسس مشروعها وطبيعته, وطبيعة النظام القائم على تنفيذه,[١١] ويمكن تلخيص اهداف الثورة الايرانية بإقامة حكومة اسلامية تستند الى مبدأ ولاية الفقيه, والفقيه في الحكومة يمثل ظل الامام المنتظر على الارض. والإطاحة بالحكومات الاسلامية الراهنة وتشكيل حكومة اسلامية واحدة, وإزالة جميع الحكومات الرجعية ونشر الشريعة الاسلامية في انحاء العالم كافة, والعمل على بناء دعائم حكومة العدل الاسلامي في انحاء العالم.[١٢] فإسلامية الجمهورية لم تكن تقليدية محافظة على غرار الممالك الاسلامية المجاورة, بل كانت رديكالية وثورية لها رسالة عالمية تسعى الى تحقيقها عن طريق حمل لواء دعوة التغيير نحو قيم ومثل اسلامية, وفي مقدمتها العداء للاستكبار العالمي وللمستكبرين وموالاة المستضعفين, خاصة في العالم الاسلامي, وبني موقفها على ركيزتين اساسيتين, أولاهما: المصلحة القومية, وثانيهما, الايديولوجية والاعتبارات الاسلامية, وبين المرتكزين تعددية لا حصر لها تخلط بنسب مختلفة بين ما هو مصلحة قومية وما هو اعتبارات اسلامية.[١٣] فالرؤية الايرانية لأمن الخليج تركز على ان القوة هي ضمانته, وما يعززها النزوع العسكري والاهداف الايديولوجية لإيران, ويركز الفكر الايراني على محاولة عرب الخليج انكار المصالح الايرانية في الخليج,[١٤] ولذلك تركز السياسة الدفاعية الايرانية على محورين اساسيين اولهما اختلال معادلات القوة في منطقة الخليج وخصوصا بعد احتلال العراق وإنهاء قدراته المختلفة, ودخول معظم دول الخليج في مظلة الحماية الامريكية من خلال القواعد العسكرية الموجودة في هذه الدول, وثانيهما تعزيز الدور الاستراتيجي الاقليمي لإيران, سواء في منطقة الخليج أو الشرق الاوسط أو بحر قزوين أو آسيا الوسطى أو جنوب غرب آسيا,[١٥] وتطبق ايران في هذا الاطار نظرية شدّ الاطراف وهدفها إبقاء دول مجلس التعاون ودول جوارها الاستراتيجي مثل العراق وسوريا واليمن في حالة من التوتر المزمن, ومحاولة اضعاف تلك الدول واستنزاف طاقتها وقدرتها, من خلال علاقتها مع دول الجوار أو الجماعات والاقليات العرقية والطائفية التي تعيش على التخوم, فإيران لا تدخل في مواجهات مباشرة مع دول جوارها, ولكن لها نفوذ في تلك الدول, بما يمكنها من إثارة الاضطرابات في دول

الجـوار المختلفة, وقد تمكنت ايران من الحفاظ علـى الهيمنـة الاقليميـة, واسـتمرار نظامهـا السياسي, والمحافظة على المكتسبات الايرانية وخصوصاً في المجال النووي.[١٦]

ويبـرز التوتـر بين ايران والسـعودية بسـبب النزاعات الاقليمية في العالم العربي, إذ ترفض السـعودية منـح ايران القـدرة على اسـتغلال الفراغ في السلطة في سوريا, والعراق, واليمن. ورفض ايران الواضح وقف تدخلاتها في العالم العربي, حيث ترى انها جهة اقليمية فاعلة ذات مصلحة, والاحتفاظ بدور في مناطق النزاع لبناء تكافؤ استراتيجي مع الولايات المتحدة وحلفائها العرب, لضمـان القدرات الايرانيـة الهجومية والدفاعيـة في المنطقـة, فالرؤيـة الايرانية ان هذا التدخـل في العالم العربي هو اسـتراتيجية ضروريـة لبقائها ما دامت دولـة ذات مصلحة في المنطقـة.[١٧] وهذا ما يدفـع الدول الاخرى الـى البحث عن موازن خارجـي لموازنة القوة العسـكرية الايرانية, مما يحـول دون التوصل الـى توافـق اقليمي حـول أمن خليجي مسـتقر ومتـوازن, يعـززه حرص ايران الشـديد على فارسية اسم الخليج, والتعامل مع أي جهد هادف الى تعريب الأمن في الخليج وربط أمنه بالأمن القومي العربي على انه تهديد للمصالح القومية الايرانيـة, وان أي وجود عسـكري عربي في الخليج يعد وجوداً اجنبياً.[١٨]

وهناك من يرى ان لدى ايران مشـروع لمنطقة الشـرق الاوسـط يهدف الـى تغييرهـا وإعادة صياغتهـا مـن جديد بمـا يحقـق مصالحها, إذ تسـعى ايران بقدراتها الاقتصادية والعسـكرية وميزتها الجغرافية وحنكتها السياسية الى التمدد سياسياً في دول المنطقة. وتبرز ابعاد المشروع الايراني فـي وسـائله ومرتكزاته التـي يعتمد عليهـا. فالبعـد الاول فـي المشـروع الايراني هو الامسـاك بقضايا عربيـة مهمة ومؤثرة في مسـتقبل المنطقـة, فألى جانب النفـوذ الايراني في لبنان امتد النفوذ الى القضية الفلسطينية. أما البعد الثاني لمشروع ايران فيتمثل في الاصرار على الاسـتمرار في البرنامـج النووي. ويتمثل البعد الثالث للمشـروع في رفع شعار الممانعة ومقاومة النفـوذ الامريكي- الاسـرائيلي, وهو شعار يمس مشـاعر الجماهير العربية. واخيراً البعـد الرابع للمشـروع في اسـتغلال الاخطاء الامريكية والاسرائيلية للحصول على مكاسب تدعـم دورها وتدفع مشـروعها الـى الامام, إذ ان فشـل الولايات المتحدة في المنطقة وضعف مشروعها(مشروع الشرق الاوسط الكبير) فتح الابواب للمشـروع الايراني لكي يتمدد ويتطلع الى إعادة تركيب هذه المنطقة من جديد.[١٩]

لكن المواقف العربية تباينت من قضية البرنامج النووي الايراني وكيفية التعامل معه, فهناك من يؤيـد التوجه الامريكي بسـبب قضية الامن في الخليـج, ويميل موقـف دول عربية اخرى الى الاكتفـاء بالسـكوت والمراقبة, فـي حين يرى موقف ثالث حق الايرانيين في تطوير برنامجهم النووي, وعموماً يقف الوضع العربي الرسمي عند حدود موقف لا يتعداه يقول بضرورة جعل منطقة الشـرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل.[٢٠]

وتتزايـد قـوة المشـروع الايرانـي مـع غياب

المشـروع العربي الموحد والتباين في سياسـة الـدول العربيـة تجـاه ايـران والمراهنة على سياسـة الولايات المتحدة الامريكيـة المنحازة مع مصالح اسـرائيل. وهنا تقـف المنطقة امام مشـروعين رئيسـيين: المشـروع الامريكي-الاسـرائيلي من ناحيـة, والمشـروع الايراني مـن ناحية اخـرى, وهو صراع حـول صورة المنطقـة وهويتها ودورهـا ووظيفتها وموقعها وعلاقاتهـا بالعالـم. ولهـذا تبـرز الحاجة الى مشـروع أو رؤيـة عربية تحدد موقـع العرب بين المشـروعين المتصارعين علـى المنطقة, ومحاولـة جدية لانتزاع القـرار وبما يضع حداً لضيـاع العـرب بينهما ويحـدد درجـة انفتاح العـرب على أي منهما.[٢١] ولذلك تسـعى دول الخليج الى ان تكف ايران, عن التدخل المباشر في اليمن ولبنان وغزة. وان تعيد الجزر العربية الثلاث الى الامارات العربية المتحدة, وتمارس الشـفافية في الملف النووي, وان تساعد في حل مشـكلات العراق, والكف عن اشعال الحروب المذهبيـة والنظر الـى بعض بلدانـه على انها تابعة لها واسـقاط صفة الفارسـي على الخليج, وتخلي ايران عن فكرة تصدير الثورة والتوقف عـن دعم الجماعـات المتطرفـة, والتخلي عن مفهـوم الهيمنة علـى منطقة الخليـج, والتوقف عـن تطويـر القـدرات العسـكرية الهجوميـة الصاروخية والقدرات غيـر التقليدية والنووية تحـت مسـميات دفاعية, مـع انتهاجها سياسـة خارجية هجومية, لتعزيـز قدرتها على التدخل فـي الشـؤون الداخلية للـدول المحيطة والعمل على زعزعة أمن واستقرار الدول العربية عبر اسـتخدام وسـائل غير تقليدية تقـوم على إقامة تحالفات مع اقليات مذهبية أو سياسية داخل كل دولـة.[٢٢] ولذلك هناك من يـرى ان هناك حالة من التنافس القائمة بيـن القوى الاقليمية لتثبيت مشـروعها الذي تراه لمنطقة الشـرق الاوسط, ومـن خلال تبني ثـلاث اسـتراتيجيات متباينة لمـلء الفـراغ الامنـي الموجود فـي المنطقة, وهي:[٢٣]

الاسـتراتيجية الاولـى وهي شـرطي المنطقة والتـي تتبناها تركيـا, وتمثل الناتـو والولايات المتحـدة في المنطقة, وتقوم في اطار مصالحها ونيابـة عن الغـرب للحفاظ على امـن المنطقة واسـتقرارها, وتزايد دورها في سـوريا لكنها لا تملـك القـدرة المالية لذلك, كمـا انها لا تملك موقعاً جغرافياً سياسـياً لتتولى الاشـراف على كل قضايا الشرق الاوسط.

الاستراتيجية الثانية وهي محاولة ابقاء الولايات المتحدة في المنطقة, وتتبناها اسرائيل والمملكة العربية السـعودية, ومنـع الاتفاق بين الولايات المتحدة وايران على القضية النووية, ومحاولة جعل اسـعار النفط متدنية للغاية ,في اطار هذه الاستراتيجية.

الاسـتراتيجية الثالثة وهي استراتيجية المقاومة وتقودها ايران كقوة اقليمية بسياستها الخارجية فـي ظل حكومـة التدبيـر والأمل, وفـي اطار المقاومة تقف في مواجهة استراتيجيتي الخصم, وتقوم على نزع التوتر والتنمية.

وقـد أسـهم هـذا القـرب الجغرافي فـي إثارة عـدد مـن المشـكلات بيـن الجانبيـن، خاصةً فيمـا يتعلـق بالحـدود البحريـة ومـا تحتويـه

من ثـروات طبيعيـة ولاسـيما النفـط والغاز. وتعد النزاعات المرتبطة بحقل «الدرة» النفطي الواقـع في المنطقة البحرية المشـتركة بين كل من السعودية، والكويت، وإيران، مثالًا ذا دلالة فـي هذا السـياق. كما يحتوي الاقليـم عدداً من الجـزر ذات الاهمية الاقتصادية والعسـكرية, وتتحكم فـي الممـرات البحرية كافـة المتجهة الـى المحيط الهندي والـى داخل الخليج, فضلاً عـن مضيق هرمـز الذي يعـد المنفـذ الوحيد لصادرات نفط منطقة الخليج الى العالم, ويربط مياه الخليج بخليج عمان وبحر العرب. وتمتلك ايران ميزة اسـتراتيجية تتمثـل في تحكمها في الممرات البحرية الحيويـة, واطلق عليها قديماً قلب العالم, فايران هي جسر يربط شبه الجزيرة العربية بالصين والهند وجنوب شـرق آسيا الى الحـد الذي يمكن القول انها تعد مفتاح الشـرق. وتبـرز اهميـة المنطقة وتحديـداً جنوب غرب آسـيا بالنسـبة للأمن القومي الايراني, وتتمثل في اربعة اضلاع تحدها الحـدود الغربية للهند والصيـن, والحدود الجنوبية لروسـيا, والحدود الشرقية لأوروبا وافريقيا, وفي الشمال المحيط الهندي. ولذلك نجـد ان تأثير العامل الجغرافي على السياسـة الخارجية يفسـر جانباً كبيراً من السياسـة الخارجية لايـران, سـواء تجاه دول مجلس التعاون أو الدول الغربية عموماً.[٢٤]

وقـد اولت ايران اهمية كبيرة لامتلاك قواعد شـعبية وعقائدية في العديـد من الدول العربية، ودعم الحركات الموالية لها في البلدان التي ترنو للهيمنـة عليهـا، والعمل على مسـاندة حركات المعارضـة ذات التوجه الاسـلامي المتشـدد، و»تنطوي اسـتراتيجية ايران مثلما كان شـأن الاستراتيجية السوفيتية على مد نفوذها والهيمنة على بلدان اخرى بفضل اغراء افكارها بدلاً من اللجوء للقوة العسـكرية المباشـرة، وثمة تشابه مذهـل آخـر بينهما يتمثـل في اسـتخدام ايران الارهاب لدعم العدوان».(٢٥) وسـاعد الجوار الجغرافي بين إيران ودول الخليج على سـهولة التنقـل والتواصل بين ضفتـي الخليج، ومن ثَمَّ أصبحـت هناك امتـدادات ديمغرافيـة وروابط اجتماعيـة بيـن الجانبيـن؛ حيث يوجـد العديد مـن العائـلات والأسـر الخليجيـة ذات أصول إيرانية، كما هي الحال في البحرين، والكويت، والإمارات، على سبيل المثال.

ثانياً, الروابط الإيرانية مع دول المنطقة

تُعـد إيـران شـريكًا تجاريًّا مهمًّـا -وفي بعض الأحيان الشـريك التجاري الأول- لبعض دول الخليج، وفـي مقدمتها دولة الإمـارات العربية المتحـدة. فعلـى سـبيل المثال، تعـد الإمارات شـريكًا اقتصاديًّـا لإيران مـن الدرجة الأولى، وتشير الاحصاءات الإيرانية إلى وجود نحو ٨ آلاف شـركة إيرانية تمارس أنشطة تجارية في دولـة الإمارات العربيـة المتحدة. وعلى صعيد العلاقـات التجارية الثنائية، شـكَّلت الصادرات الإماراتيـة نحـو ٣١٪ من إجمالـي الواردات الإيرانيـة لعـام ٢٠١١؛ حيـث أصبحت إيران ثالث أكبر سـوق تصديرية للإمارات مستحوذةً على ما يقـارب ١١٪ من إجمالـي صادراتها. ويبـدو أن ايـران مهتمة بتوسـيع نطاق دورها الاقتصادي الاسـتراتيجي فـي الخليج العربي، ولذا فهي تتنافس مع أطراف اخرى لها مصالح متميزة في المنطقة مثل مسارات التصدير التي

تحظى بموافقة الولايات المتحدة الامريكية، خاصة تلك التي تمر عبر تركيا. كبديل لممر أقصر عبر ايران الى نقاط تصدير في الخليج العربي. فالتحدي المستمر لإيران يتمثل في تعزيز صورتها في منطقة الخليج عن طريق الحفاظ على الألفة والتقارب مع كل دول مجلس التعاون الخليجي، وسوف يعتمد نجاح أي جهد في هذا الاتجاه بدرجة كبيرة على الطريقة التي تتعامل بها طهران في نزاعها مع دولة الامارات العربية حول الجزر العربية الثلاث. (٢٦)

ويبرز الارتباط المعنوي بين أبناء الطائفة الشيعية في عدد من الدول الخليجية وبين إيران باعتبارها أكبر دولة إسلامية شيعية في العالم. فقد اعتمدت الثورة الايرانية بعد عام ١٩٧٩ ايديولوجية دينية عابرة للقوميات, واصبح توجه الدولة الايرانية يتميز بالاعتماد على الذات بمعنى تعبئة الجهود الذاتية للدولة والجماهير الشيعية خارج ايران وفي دول الخليج والجماهير الاسلامية بشكل عام في المنطقة العربية وخارجها. وعدت ايران نفسها حامية للشيعة في البلدان العربي واتهام حكومات هذه البلدان بممارسة القهر والاضطهاد ضد الطائفة الشيعية, الى جانب تجنيد وتدريب وتقديم المساعدات للمنظمات الشيعية السياسية منها والعسكرية, ومساعدة المنظمات الاسلامية الاصولية الراديكالية في كل البلدان العربية كنوع من تصدير الثورة الايرانية الى دول المنطقة.(٢٧)

وتبدو التوترات والازمات بين دول منطقة الخليج قديمة قدم وجود المنطقة ودولها المتقاربة جغرافياً, ولا زالت هذه الدول في حالة دائمة من الخلاف والصراع مع بعضها البعض. وأخذت هذه الخلافات اشكال متعددة وبرزت في صيغ مختلفة تباينت بين فترة واخرى من خلافات شخصية وقبلية, وتحولت الى خلافات حدودية وسياسية حديثة, وبدت لاحقا خلافات نفطية وعقائدية وقانونية متجددة. لكن هذه الخلافات ظلت دون معالجتها جذرياً ونهائياً وتتسبب في تأجيج الازمات الطارئة والظرفية وتحولها الى صراعات كبرى وحروب عنيفة ومكلفة.(٢٨)

وتتفوق ايران في قوتها العسكرية على دول المنطقة, وساعدت هذه القوة في ان تلعب دوراً كبيراً في قضاياها, وساهمت ايران والولايات المتحدة في تقرير مصير العراق, مقابل عجز أو تراجع الدور العربي, وخاصة الدول المحيطة بالعراق, وهي الأقرب للشأن العراقي. وقد استطاعت ايران فرض وجودها في المنطقة بصفة عامة, فالدور الايراني في لبنان, وفي اليمن في مشكلة الحوثيين, والتدخل في شؤون الدول الخليجية, وخاصة ما يحدث في البحرين, لكن دول الخليج ليست لها رؤية جماعية واضحة للعلاقة مع ايران, إذ اتسمت هذه العلاقة بأنها رد فعل للموقف الايراني. أي إنه ليس موقفاً محدداً نابعاً من استراتيجية واضحة, وانما هو وليد اللحظة والموقف. فالدول الخليجية على الرغم من البيانات المشتركة لاجتماعات وزراء خارجيتها, الا انها تنفرد بسياسات أحادية مع ايران, تتفاوت بين القضايا الخلافية, كالعلاقة بين الامارات وايران المحكومة بقضية الجزر الثلاث, وبين علاقات بعض الدول الخليجية

الاخرى مع ايران, والتي تنمو بصورة مطردة, وقد دخل العراق وسوريا كجزء مؤثر في رسم العلاقة الخليجية الايرانية.[٢٩] وظهرت وتظهر تجليات الدور الايراني في العديد من السياسات والممارسات والأزمات التي افتعلتها إيران وهي عديدة، و(تمثل العلاقة مع القوى الشيعية خارج ايران بعداً استراتيجياً مهماً في سياسة ايران الخارجية, ومن ثم لا يتوقع ان تتخلى عنها, لكن الاختلاف يكون فقط في الآليات والأساليب.).[٣٠] فقد تأثرت الاقليات الشيعية في دول الخليج بالأطروحات المذهبية الشيعية للثورة الاسلامية ومحاولة ايران التأثير فيها بأشكال مختلفة, وعدتها المجال الحيوي المذهبي بالنسبة لها مستفيدة من الجوار الجغرافي مما زاد من تأثير الاطروحات الدينية في دول مجلس التعاون الخليجي.[٣١]

ثالثاً, التحديات التي تواجه الرؤية الايرانية

هناك من يرى ان ايران(تلعب دوراً أساسياً في إذكاء المذهبية في الخليج العربي كأداة لقوة ناعمة تستغلها لخلق عدم الاستقرار وإرباك النظم السياسية, وتمثل المذهبية وسيلة مباشرة وغير مباشرة في التأثير على المواقف.فمن الناحية الاولى هناك بعض الدول الخليجية العربية جاليات ذات اصول ايرانية, ففي البحرين تشكل نسبة الايرانيين ١٠٪,وفي قطر ١٠٪,وفي الامارات ١٢٪,أما من حيث المذهب فإن الوهابية تمثل الاغلبية, ويوجد ١٠٪ من الشيعة في السعودية و٣٪ من الاسماعيلية, وفي قطر ١٠٪,وفي الكويت ٣٠٪,وفي الامارات ١٦٪,والاغلبية في البحرين.[٣٢] الا ان علاقة ايران بدول الخليج ليست على وتيرة واحدة, فالعلاقة جيدة مع كل من قطر وعمان. أما علاقتها مع السعودية والبحرين, فمتوترة, وتتسم بالبرودة مع دولتي الامارات والكويت, فيما تربطها مصالح وتحالف مع سوريا, وعدد من الفاعلين غير الدول في المنطقة, مما يؤدي الى زيادة التوتر في العلاقات مع ايران.[٣٣] وهي جزء ملهم وجوهري لتصورات ايران الاستراتيجية لمصالحها الخارجية, ولحجم دورها, ومدى نفوذها الاقليمي والدولي, وقد اعتمدت على مجموعة من الآليات التي كان من شأنها تعظيم هذا الدور, وتوسيع ذلك النفوذ, ولذلك تبرز جهود ايران المستمرة لتصدير ثورتها وقيمها المذهبية, وتسويغ سعيها الدؤوب لتكوين تجمعات شيعية داخل دوائر الاهتمام الايرانية لتكون بمنزلة المظلة التي تحقق من خلالها مصالحها الاستراتيجية الخاصة, فضلا عن سعيها لاختلاق هوية سياسية لاتباع الطائفة الشيعية داخل النسيج الاجتماعي للدول المجاورة لغرض تكوين دروع شيعية تحيط بحدودها الجغرافية من جميع الاتجاهات الاستراتيجية, مما يساعدها على توسيع هامش مناورتها وحركتها على المستويين الاستراتيجي والسياسي, ويمحور دور ايران في العالم الاسلامي.[٣٤] فالانقسامات المتنامية التي تمزق السُنة والشيعة والطوائف الاخرى في الاسلام بطرق ترغم فيها ايران على ان تلعب دوراً انتهازياً تتحلى بمصداقية كبيرة. ويمكن ان يفضي التطرف الاسلامي الى طيف من الصراعات غير المتماثلة, ونزاعات يقوم بها الشركاء والوكلاء.[٣٥] ويمكن الاشارة

هنا الى ان الاوضـاع التي تلت احتلال العراق عـام ٢٠٠٣ وتنصيـب حكومـة يهيمـن عليها الشـيعة, شـكلت نقطـة تحول في تقويـة مكانة العامل الشـيعي في سياسـة ايـران الخارجية. وبـدا ان دور ايران في المنطقة يعتمد في المقام الاول على علاقاتها مع حلفائها من الشـيعة في المنطقة, وقدرتها على توظيف العامل الشـيعي لخلق فرص داخل المنطقة. وبذلك تمكنت ايران من المحافظة على علاقاتها مع لبنان, وسوريا, وحركـة حمـاس, الا ان كل مـا حاولـت فعله, خلال الحرب الاسـرائيلية على غزة ولبنان, لم يتمكن من اخراجها من مربع الطائفية.(٣٦)

ان مـا يوجـه الى ايـران من علاقتها بالشـيعة فـي المنطقة, ومحـاولات الهيمنة على قرارهم والتعاطف الشـيعي معها, هو في احد مظاهره دليـل على ازمة عميقـة كانت موجودة في قلب المجتمعات العربية, تعيشها الجماعات الشيعية التـي لم تحصل على حقوقها أو على المسـاواة الكاملـة مع مواطنيها الآخريـن في هذا البلد أو ذاك في الخليج أو في العراق أو حتى في لبنان. وكان للحكومات العربية أيضاً دورها السلبي في تشجيع هذا الصعود عندما لم تتمكن, أو لم تعمل بجهود اكبر على دمج هؤلاء الشيعة كمواطنين, لهـم مـا لغيرهـم دون أي تمييـز أو اسـتثناء. فالفراغ العربي, والعجـز عن مواجهة واقع ما بعـد احتلال العراق, وسـقوط النظام, هو الذي ضخم الدور الايراني, بالقـدر الذي يتجاهل أو يختزل ادوار القوى الاخرى الاقليمية والدولية فـي الشـرق الاوسـط التي لـن تقـف متفرجة علـى ايـران أو على سـواها. ان قـوى دولية اخرى كالصين اكثر اهتماماً بالشـرق الاوسط وبثرواته النفطية, ومن السذاجة الافتراض انها والقوى الاخرى ستتسـامح أو ستغض الطرف عن مشـروع ايران للهيمنـة على هذه المنطقة, بحيث تتحكم ايران في مسـتقبل حاجات الصين والولايات المتحدة واوروبـا واليابان من النفط من دون ان يحرك احد ساكناً.(٣٧)

ان التفـاوت واضح بيـن ايران ودول الخليج فـي عناصر القوة، فلا بد أن يخشـى الضعيف القـويَّ، وينظر له دائمـاً بارتياب وعدم ثقة، أو على أحسـن تقدير بحذر، وفي الحالة الإيرانية السـعودية، أو الإيرانيـة الخليجيـة عامة، فإن التفـاوت فـي عناصـر القـوة واضـح وكبير لصالح إيران، ويشـمل مختلف هـذه العناصر وليس القوة العسـكرية وحسـب، إذ يبرز الخلل بيـن دول مجلـس التعـاون الخليجـي ذاتها في المسـتوى الاول, فالدولة الاكبر هي السعودية, ودولتان متوسطة الحجم والمساحة وهما عمان والامـارات العربية وثـلاث دول صغرى هي قطـر والبحريـن والكويت, والخلـل بين الدول الخليجية الست مجتمعة وايران على الصعيدين البشري والعسكري في المستوى الثاني, وهناك خلـل بين اقليـم الخليج والعالـم ككل, وتعرض المنطقـة للاسـتقطاب مـا بين اطـراف اقليمية تسـعى للهيمنة واخـرى دولية تسـعى للتدخل, مـع غيـاب دور القـوة الموازنة, وفـي هيكلية تفاعلات النظم الاقليمية يمكن التمييز بين ثلاثة ادوار تفاعليـة تقوم بها ثلاث قـوى وهي القوة الضاغطـة وتتمثل بالولايـات المتحدة, وحلف الناتـو, والاتحـاد الاوروبي,والقـوة المناوئـة وتمثلـت بالعراق سـابقا وايران حاليـاً, والقوة الموازنة وتحديداً دول مجلس التعاون الخليجي

وهي القوة الغائبة عن مجمل التفاعلات, وليس لديها القدرة على الاضطلاع بهذا الدور بين القوتين الاخريين.[٣٨]

وتبقى امكانية خلق توافق اقليمي بين ايران وجيرانها عملية صعبة وتحول دون بلورة رؤية جماعية للأمن الاقليمي في الخليج, فإيران تعتمد على التفوق في القوة العسكرية في ادارتها لعلاقاتها الاقليمية. مما يدفع الدول الاخرى الى البحث عن موازن خارجي لموازنة القوة العسكرية الايرانية, وبالشكل الذي يحول دون التوصل الى توافق اقليمي حول أمن خليجي مستقر ومتوازن. ويعزز ذلك حرص ايران الشديد والمغالى فيه على فارسية اسم الخليج, والتعامل مع أي جهد لتعريب الامن في الخليج على انه تهديد للمصالح القومية الايرانية, واعتبار أي وجود عسكري عربي في الخليج وجوداً اجنبياً. ورفض ايران حل بعض المشاكل وخصوصاً مشكلة الجزر العربية الثلاث مع الامارات العربية المتحدة, والتطرف في المواقف لدرجة تأكيد ملكية ايران لها.[٣٩] ويستوجب الوضع الاقليمي البحث عن صيغة جديدة للتعايش والوفاق الاقليمي, ولأسباب عديدة اهمها: [٤٠]

اهمية التحرك السياسي الاقليمي, واستمرار حالة انشغال الاطراف الاقليمية بأعراض المرض دون التركيز على اسباب ظهوره واستمراره, بمعنى استمرار طغيان البعد الدولي وتأثير اطرافه الفاعلة على تفاعلات العلاقات الاقليمية في منطقة الخليج.

غياب الصيغ المناسبة لاستيعاب اسباب عدم الاستقرار الاقليمي في منطقة الخليج بشكل مؤسسي ومتدرج, وتراكم الازمات وبروز مشاكل اقليمية جديدة تزيد من حالة عدم الثقة المتبادلة, واستمرار مثل هذا الوضع لصالح اطراف خارجية, وحرمان المنطقة من فرص افضل.

طبيعة معادلة الامن الاقليمي واعتمادها على موازين القوى العسكرية وحدها يخلق دائرة مفرغة تستغلها الاطراف الخارجية, وبما يغري بعض الاطراف الاقليمية بممارسة نوع من الهيمنة الاقليمية أو محاولة زعزعة استقرار المنطقة, في ظل غياب آليات اقليمية مشتركة تحول دون ذلك.

الحاجة الى اطار امني قابل للتطبيق, وآليات تحقيق الوفاق بين جميع دول المنطقة, عبر صيغة مؤسسية تستند الى الابتعاد التدريجي عن مفهوم ميزان القوى التقليدي الى مفهوم اقليمي ذاتي يأخذ في الاعتبار المخاوف والتهديدات الحقيقية لمختلف الاطراف وسبل التعامل الاقليمي معها, وتعزيز مقومات بناء الثقة بين دول الاقليم, وبناء جسور من الاعتماد المتبادل بينها, يتنامى عائدها مع الزمن بشكل يجعل من الصعب فك الارتباط بها.

واذا تجاوزنا الاسباب السياسية التي تعد الجزء الاهم في الخلاف الايراني- الخليجي, نجد ان العوامل الاقتصادية يمكن ان تشكل المحرك الاساس للتقارب بين الطرفين وخصوصاً بالنسبة لإيران إذ تنطلق ايران من عدة اسباب اهمها: [٤١]

الجالية الايرانية الكبيرة في دول الخليج العربي والتـي يصل عددهـا الى مليون شـخص, مما يفرض على ايران تبني سياسة اكثر واقعية في علاقاتها مع هذه الدول.

طبيعة الوضـع الاقتصادي الايراني المتدهور, مما يفـرض على ايران التعاون والتنسـيق مع دول الخليج في مجال النفط.

رغبـة ايران في الانفتاح الاقتصادي وتشـجيع الاسـتثمار الاجنبـي والتي قادت الـى تخفيف القيـود المفروضة على مؤسسـات الاسـتيراد الخاصة التي يمكن ان يكون الخليج مجالا رحباً لعملها.

السعي الى تشـجيع القطاعات الاقتصادية غير النفطيـة تفرض على ايران البحث عن اسـواق خارجية لمنتجاتها, ممـا يجعل من دول الخليج هدفا للسياسة الخارجية الايرانية.

اهميـة تحقيـق الاتفـاق بيـن دول الاوبك على حصص الانتاج واسـعار النفـط. وما يمكن ان يتحقق من انتعاش اقتصادي للمنطقة وبما يعزز الاستقرار ويخلق ارضية مشـتركة للتفاهم في العديـد مـن القضايـا وتعزيز فـرص التعاون المشترك والتبادل التجاري بين الطرفين.

ختامـاً وفي تقويم القدرات العسـكرية الايرانية يكتـب الجنـرال جـون أبـي زيـد قائـد القيادة المركزيـة الامريكيـة الاسـبق (ان لديهم أولا قدرة بحرية على إغـلاق مضيق هرمز مؤقتاً, ثانيا لديهم قوة صاروخيـة كبيرة يمكنها إلحاق ضـرر كبير بأصدقائنا وشـركائنا في المنطقة, ولديهم ثالثاً سـلاح إرهابي قـوي يتحرك نيابة عنهم ويمكنه في حال نشوب مواجهات التسبب بمشـكلات ليس في الشـرق الاوسط فحسب بل فـي العالم...ويضيـف رابعاً لديهـم قوات برية كبيـرة قـادرة بالتأكيـد على خـوض قتال غير متوازن ولو ان قدراتها الهجومية لا تبعث على القلـق. إن ايران هي في الوقـت الحاضر القوة العسـكرية الكبرى فـي المنطقة بعـد الولايات المتحدة, مضيفاً ان التفاوت بين قوتنا العسكرية وقوتهم كبير جداً.)[٤٢]

الخاتمة

ترى إيران ان امتلاكها القدرات النووية يوفر لها الهيبة والاحتـرام في المحافل الدولية وذلك على الرغم من الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها شعبها الذي يحرم من الكثير الذي يتمتع به الخليجيون الذين يعيشـون على الضفة المقابلة مع ان ايران غنية بالموارد والثروات الطبيعية على نحو غير متـاح لأهل الخليج غير انها في سبيل تثبيت عقيدة الهيمنة تبدد ثروتها كما تفعل دول عديدة في الشرق والغرب.

ويظهـر التمـدد الايرانـي بشـكل واضـح وملموس في المنطقة ولا احد بوسعه ان يجادل فيـه غير انها تعتقـد انها تمتلـك الحق في ذلك بحسـبان ان منطقة الخليج هـي مجالها الحيوي وهـي تحاول ان تتصرف كمـا تتصرف الدول الكبرى علي صعيد التدخل في شؤونها الداخلية لذلك فان ايران تدعم حلفاءها بالمال والسـلاح والاسـناد السياسـي وهنا يتعين التنبـه الي ان هنـاك جماعـات شـيعية سياسـية متحالفة مع ايران وليس كل شـيعة المنطقة كمـا انها - اي

ايـران – لا تقصر دعمها علـي تلك الجماعات فقط بل انها تدعم ايضا سـوريا وحركة حماس وذلك من منطلق سياسي مصلحي وليس طائفياً. وبذلك تشـكل ايران خطرا على المنطقة خاصة اذا انسـاق حلفاؤها لخدمة اجندتها علي حساب المصالـح الوطنيـة الا ان الشـيعة علـي وجه العموم هم اذكي مـن الدخول في حرب طائفية ضد مواطنيهم لأنهم هم الذين سينالون الخسارة فـي النهاية فضلا عن ادراكهـم لخطر الطائفية على الامن والاسـتقرار علـى نحو يفوق خطر الارهاب من خلال ما تفرزه من تداعيات شديدة السـلبية يمكن ان تقود الى انهيار الدولة وانبثاق الحرب الاهليـة وصولا الى اسـتدعاء التدخل الدولي ,فضلا عن ان الشـيعة في البلاد العربية هـم اقلية ومن مصلحتهـم تأكيد الجامع الوطني كضمانة لهم. ويتطلب تحقيق الامن والاستقرار فـي المنطقـة ابـرام اتفاقيـات امنيـة اقليميـة بمشاركة ايران وهو ما بات مستبعدا على الاقل في المرحلة الراهنة,الا ان ذلك يبرز اهمية بناء الارضيـة الصالحـة لذلك التي تسـتند الى حل ازمة الثقة والمصداقية القائمة حاليا على صعيد تعامل ايران مع القضايا العربية فلا امل في اي تقارب عربي ايراني اما اذا تغير النظام الحالي في ايران وذلك موضوع اخر يبحث في حينه.

الهوامش:

عبـد المنعـم سـعيد.العرب ودول الجـوار الجغرافي.مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة. بيروت.الطبعة الاولى.١٩٨٧.ص٤٧.

شحاتة محمد ناصر.السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي,الاستمرارية والتغيير. دار العين للنشر.القاهرة.الطبعة الاولى.٢٠١٥. ص١١٣- ١١٤.

وليـد عبـد الناصر.ايران دراسـة عـن الثورة والدولـة .دار الشـروق. القاهـرة. ١٩٩٧.ص ٦١-٦٣.

أنطـوان متـي، الخليـج العربـي، مـن الاسـتعمار البريطانـي حتى الثـورة الايرانية (١٧٩٨٠١٩٧٨)، دار الجيـل، بيـروت، ١٩٩٣، ص١٤٩.

المصدر نفسه، ص ١٥١-١٥٢.

لقـاء مكي.مسـتقبل الخليج العربـي في ضوء العلاقـات العربيـة الايرانيـة. فـي محمـد الأحمري(مقدماً).العلاقات العربية الايرانية في منطقة الخليج.منتدى العلاقات العربية والدولية. قطر.الطبعة الاولى.٢٠١٥.ص٥٧- ٥٨.

محمـد محفوظ.المسـألة الايرانيـة فـي العقـل السياسـي العربي. في محمد الأحمري(مقدماً). العلاقـات العربية الايرانية فـي منطقة الخليج. مصدر سابق. ص٣٥- ٣٦.

فيبـي مار.الخليـج العربي بعـد العاصفة. فيبي مـار ووليـم لويس(محررين).امتطـاء النمـر تحدي الشـرق الاوسـط بعـد الحـرب الباردة. ترجمـة عبد الله جمعـة الحاج.مركز الامارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية.ابوظبي. الطبعة الاولى.١٩٩٦.ص١٦٤- ١٦٥.

محمد بدري عيد. مسـتقبل العلاقات الخليجية-الإيرانيـة بعـد الاتفـاق النووي.بتاريـخ

الملخص

احدثت الثورة الايرانية عام ١٩٧٩، تحولات مهمة فــي المجتمع الايراني، ولــم يقتصر هذا التحــول على البنيــة الداخلية لإيران فحســب، بل كانت له انعكاســات بالغة الاثر في سياستها الخارجية، ولاسيما الاقليمية منها. انطوت على تغيير في طبيعــة الاهداف والمصالح والادوار والتحالفات الخارجية، فايران الملكية التي عدها الغرب دعامة التوازن الاستراتيجي في الخليج العربــي واحــدى ضمانــات اســتقراره، لم تعد كذلــك، بل اصبحت في ضــوء اهدافها الجديدة تســعى لأحــداث التغييــر فــي البنيــة الاقليمية وجعلهــا مهيأة لقبول دور جديد تتطلع الى القيام بــه. وتبرز اهمية منطقة الخليج حســب الرؤية الايرانية في الجغرافيا السياسية, والتي يحددها مصير الصراع العربي- الاســرائيلي, والاتجاه نحو الاقليمية السياســية في الشــرق الاوســط, والتي يعد حجمها أكبــر من الاحجام والطاقات المتحدية للإقليمية الخارجية.

المصــدر: http://studies. aljazeera.net/ar/repor.٢٠١٥/١٠/٨

Abstract

The revolution took place in Iran transformation of the task,١٩٧٩ in with the Iranian, and why is this transformation not only affected the internal structure of Iran, but also had serious repercussions in its External policy, especially regional ones involved a change in the nature of the scorer, interests and foreign alliances, the western-bordered monarchical Iran, the mainstay of secret balance in the Gulf is one of the guarantees of its stability, but in light of its new feats the change in structure and making it into a new role look forward to doing .The importance of the Gulf region, according to the vision ,is reflected in the political geography ,which determines the fate of the . future

The Iranian Vision for the Security of the Arab Gulf

Prof .Dr. Sattar Jabbar Alaiy

Center of strategic and International Studies

University of Baghdad